

# "لا منطق" إعادة فرض العقوبات الأميركية على إيران

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 46  
بيروت/بروكسل، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ترجمة من الإنكليزية

**ما الجديد؟** إن تحليلاً للأداء الاقتصادي لإيران وسياساتها الإقليمية على مدى 40 عاماً بالكاد يظهر علاقة تناسبية بين الأمرين؛ حيث استمرت طهران باتباع سياسات تعتبرها حيوية لأمنها الوطني بصرف النظر عن درجة رفاهها الاقتصادي في الداخل.

**ما أهمية ذلك؟** تأمل إدارة ترامب بأن العقوبات ستجبر إيران على لجم نشاطاتها الإقليمية. إلا أن المعطيات تظهر أن النتيجة غير مؤكدة، إذ إن التغيرات التي طرأت على ثروات إيران لم تحدث أثراً يذكر على اتجاه سياستها أو قدراتها الإقليمية. تخاطر العقوبات بتمكين المسؤولين المتشددين في الجمهورية الإسلامية ودفعهم إلى وضعية الهجوم، الأمر الذي سيفاقم التوترات الإقليمية.

**ما الذي ينبغي فعله؟** مثالياً، ينبغي على الولايات المتحدة أن تستخدم عقوباتها لتخفيف حدة التوترات الإقليمية. ويتطلب ذلك الاعتراف بالهواجس الأمنية المشروعة لإيران طالما اعترفت إيران بالهواجس الأمنية لخصومها الإقليميين. رغم عدم احتمال حدوث ذلك هذه المرة، ينبغي على الولايات المتحدة، وإيران ودول الخليج العربية أن تتخذ خطوات لبناء هيكلية أمنية إقليمية أكثر استقراراً.

## I. لمحة عامة

يتمثل الافتراض البديهي الكامن في جوهر سياسة إدارة ترامب حيال إيران في أن تقليص موارد الأخيرة عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية عليها سيقطع أنشطتها المثيرة للقلق في الخارج. تهدف العقوبات التي ستفرضها وزارة الخزانة الأميركية على إيران في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، على حد تعبير وزير الخارجية مايك بومبيو، إلى دفع إيران للاختيار: "فإما أن تناضل للمحافظة على اقتصادها في الداخل أو أن تستمر في تبيد ثرواتها الثمينة على معارك في الخارج. لن يكون لديها الموارد التي تمكنها من فعل الأمرين معاً".

غير أن المعطيات التاريخية بالكاد تظهر أي علاقة تناسبية بين الموارد المتاحة لإيران وسلوكها الإقليمي. على العكس من ذلك، فإن مدى شعور الجمهورية الإسلامية بالتهديد أو بوجود فرص في جوارها هو الذي يحدد سلوكها بدرجة كبيرة. بالقياس على هذا المعيار، فإن سياسة إدارة ترامب العدوانية من المرجح أن تعزز النشاط الإقليمي لإيران بدلاً من كبح جماحها. ثمة بديل أفضل؛ وهو يتطلب من إدارة ترامب ألا تتجاهل المصالح الإقليمية لإيران، بل الاعتراف بأن لها هواجس أمنية مشروعة، وأن تقر إيران بأنها طالما اتبعت سياسات يعتبرها جيرانها وآخرون عدوانية، فإن التوترات ستستمر وستخاطر بنشوء مواجهة عسكرية مباشرة. إن تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الإقليمي ممكن فقط إذا تحركت الولايات المتحدة لتقديم تظمينات أمنية ذات مصداقية لإيران، وبالمقابل مطالبة إيران بالسماح لحلفائها من غير الدول الاندماج في الأنظمة الأمنية والسياسية لبلدانهم والتوقف عن نشر تكنولوجيا الصواريخ الباليستية في سائر

أنحاء المنطقة. رغم أن هذا يشكل هدفاً بعيد المنال حالياً، ينبغي على الطرفين العمل مع اللاعبين الإقليميين الآخرين لإقامة هيكلية أمنية شاملة.

## II. مقارنة بين الحقب المختلفة في سياسة إيران الإقليمية

إن دراسة الكيفية التي صممت بها إيران سياساتها الإقليمية على مدى العقود الأربعة الأخيرة تكشف أن خياراتها نادراً ما كانت نتيجة أدائها الاقتصادي أو توافر الموارد لديها.

### أ. "الدفاع الهجومي"

جرى تحديد وصياغة سياسة إيران الدفاعية في فترة اتسمت بالشلح الاقتصادي. سياستها في "الدفاع الهجومي" – وهي محاولة لاستغلال الدول الضعيفة مثل لبنان والعراق في مرحلة ما بعد العام 2003، حيث يمكنها أن توسع نفوذها وأن تقاوم بالوكالة دون أن يلحق بها ضرر مباشر أو دون أن تتعرض هي نفسها للتهديد – نشأت في ثمانينيات القرن العشرين.<sup>1</sup> حينذاك، شعر النظام حديث التأسيس في طهران، والذي تطلع إلى تصدير ثورته إلى الخارج، بأنه محاصر من قبل أعداء خارجيين وداخليين يسعون إلى تقويضه، وفي الوقت نفسه شعر بأنه معزول في وجه غزو يشنه عراق صدام حسين، المسلح تسليحاً قوياً من قبل دول عربية وغربية.

في ذلك الوقت، عانت إيران من مصاعب اقتصادية شديدة بسبب الاضطرابات الثورية، والحرب المدمرة مع العراق والانخفاض العالمي لأسعار النفط. رغم ذلك، وكما يتضح في الشكل 1، فإن تأسيس إيران لحزب الله في لبنان عام 1982، وتفجير تكتلات قوات البحرية الأميركية في بيروت في العام التالي، وسلسلة من الهجمات الإرهابية المحددة الأهداف في أوروبا (رأى الأوروبيون يداً إيرانية فيها) حدثت وسط تراجع في الإيرادات النفطية وركود اقتصادي.<sup>2</sup> كان يمكن لإيران غنية أن تتصرف بدرجة أكبر من العدوانية بالنظر إلى أنها كانت ستمتلك موارد أكبر تحت تصرفها. لكن الفكرة هي أن الحرمان الاقتصادي لم يجعل سلوك الجمهورية الإسلامية أكثر اعتدالاً، أو يجعلها تركز بشكل أكبر على الداخل أو يدفعها إلى لجم وكرائها الإقليميين.

العقد التالي (1988-1998) تميز بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب وسط ارتفاع الإيرادات النفطية (جزئياً بسبب الارتفاع العالمي لأسعار النفط في أعقاب حرب الخليج الأولى) وارتفاع معدلات التضخم. غير أن أياً من ذلك لم يحدث أي تغيير ملموس في دعم إيران لحزب الله في لبنان أو حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. كما لم تُحدث ذلك الأثر الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997 والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط وتراجع العائدات النفطية لإيران من 16.7 مليار دولار في عام 1997 إلى 9.7 مليار في عام 1998. بعبارة أخرى، فإن مسار واتجاه السياسة الخارجية الإيرانية كان عصبياً على تأثير التقلبات التي طرأت على رفاها الاقتصادي.

### ب. البراغمة والديبلوماسية

تراجعت أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في مطلع الألفية، كما يوضح الشكل 2، عندما كانت عائداتها النفطية وناتجها المحلي الإجمالي في حالة ارتفاع. خلال هذه الفترة حسنت إيران بشكل كبير علاقاتها مع جيرانها العرب، وساعدت الولايات المتحدة في العمل على بناء النظام في أفغانستان في حقبة ما بعد طالبان، وعلقت لفترة وجيزة برنامجها النووي خلال المفاوضات مع الأوروبيين – رغم استمرارها بدعم حزب الله وغيره من اللاعبين من غير الدولة في الشرق.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> للمزيد حول العقيدة الدفاعية لإيران، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 184، أولويات إيران في شرق أوسط مضطرب، 13 نيسان/أبريل 2018.

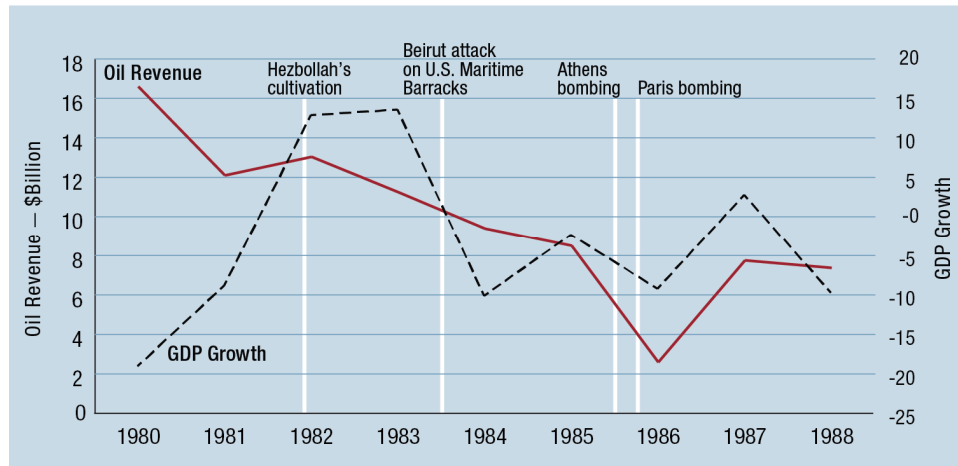
<sup>2</sup> "Outlaw Regime: A Chronicle of Iran's Destructive Activities", Iran Action Group, U.S. State Department, September 2018.

<sup>3</sup> Howard Schneider, "Saudi pact with Iran is sign of growing trust", *Washington Post*, 17 April 2001; James Dobbins, "Negotiating with Iran: Reflections from Personal Experience", *The Washington Quarterly* (2010), pp. 149-162; وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 18، التعامل مع برنامج إيران النووي، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

مرة أخرى، فإن هذا بالكاد يظهر أن طهران تتصرف بشكل أكثر مسؤولية عندما يكون أداؤها الاقتصادي أفضل؛ وأن أسباباً غير اقتصادية – بشكل أساسي المنظور الأكثر براغماتية للحكومة الإصلاحية حينذاك في إيران والهواجس حيال هجوم أميركي محتمل بعد الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 – يمكن أن تساعد في تفسير سلوك إيران. لكن ذلك يؤكد على أن حقائق أخرى بخلاف الموارد المتاحة لإيران هي التي تحدد خيارات السياسات في إيران.

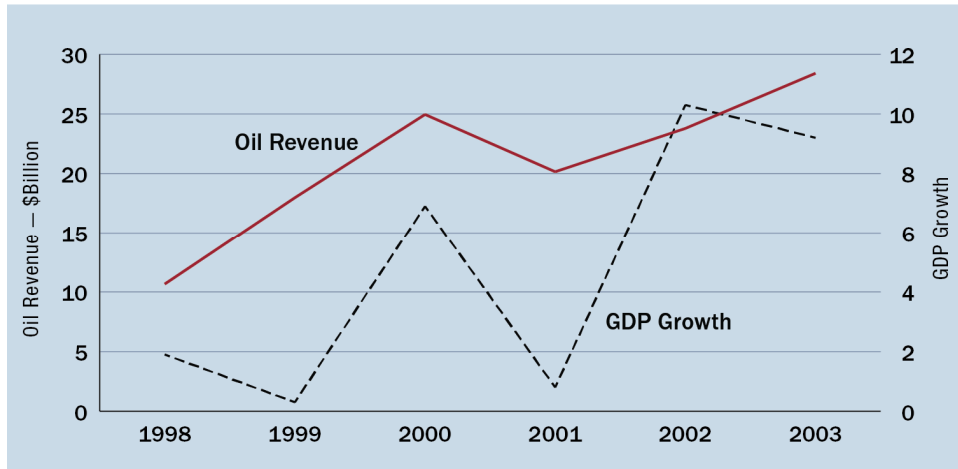
بين عامي 2003 و2011، كان لدى إيران أولويتين رئيسيتين. أولاً، عملت على ضمان أن يكون هناك حكومة مركزية في العراق في أعقاب الغزو الأميركي قوية بما يكفي للمحافظة على وحدة البلاد وتأمين حدودها مع إيران، لكن ليست قوية إلى درجة أن تشكل تهديداً لها مرة أخرى. ثانياً، كانت تهدف لإخراج القوات الأميركية من أراضي جارتها الغربي. ولتحقيق الهدف الأول، اعتمدت على العلاقات التي كانت قد بنتها على مدى عقود مع قادة عراقيين (خصوصاً الإسلاميين الشيعة والأكراد)؛ ولتحقيق الهدف الثاني، دربت وطلعت عدة ميليشيات شيعية استهدفت القوات الأميركية في العراق. تزامنت هذه الفترة مع المواجهة النووية وفرض حملة واسعة من العقوبات الأحادية، ومتعددة الأطراف والدولية. لكن ومع ذلك، كانت الأموال تتدفق على طهران بفضل ارتفاع أسعار النفط. مرة أخرى، يبين هذا أن سياستها في دعم اللاعبين من غير الدول ظلت ثابتة إلى درجة كبيرة في الظروف الاقتصادية الجيدة كما في الظروف الاقتصادية السيئة. على حد تعبير مسؤول إيراني رفيع: "عندما تعتمد على استراتيجية [دفاع هجومي] في بقائك، فإنك تعتمد عليها بصرف النظر عن النتائج".<sup>4</sup>

### الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في العراق (1980-1988)



المصدر: صندوق النقد الدولي

الشكل 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في إيران (1998-2003)



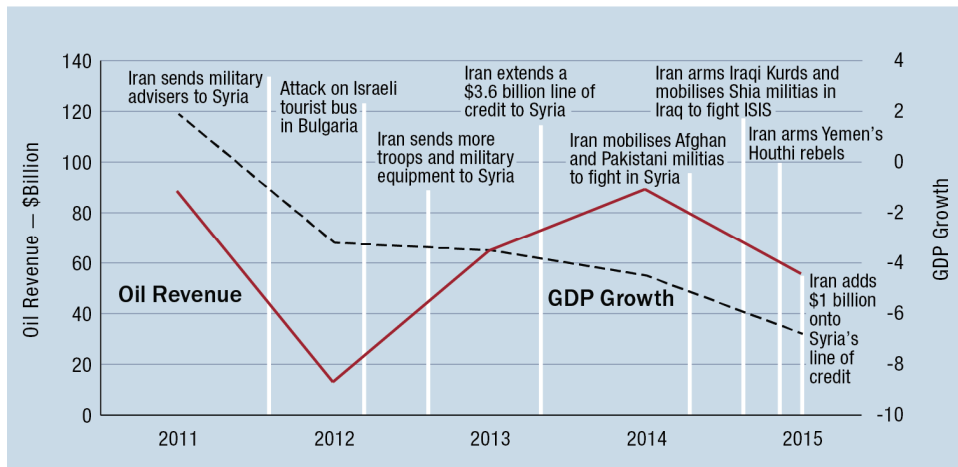
المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الإيراني

## ج. التصعيد الإقليمي

كدليل على أن حالات الركود الاقتصادي لا تؤدي بالضرورة إلى كبح جماح النشاط الإقليمي لإيران، فإن الفترة التي تشكل أكبر دليل على ذلك هي الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2015 (انظر الشكل 3). ألحقت شبكة خانقة من العقوبات الدولية ومتعددة الأطراف ضرراً بالغاً باقتصاد البلاد، الذي تقلص بمعدل 7.7% في عام 2012 مع تراجع الصادرات النفطية إلى النصف، وانخفاض قيمة العملة بمعدل 200% وارتفاع معدل التضخم إلى نحو 40%. رغم ذلك فقد تزامنت هذه الفترة مع ما يعتبره كثيرون التوسع الأكبر للتدخل العسكري الإيراني في المنطقة، نتيجة الانتفاضة التي حدثت في سورية، وتساعد خصومة طهران مع الرياض والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

طبقاً لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن عمليات نقل الأسلحة التي قامت بها إيران لحلفائها في سورية والعراق وصلت إلى أوجها في هذه الفترة.<sup>5</sup> إن شح الموارد في الداخل لم يمنع إيران من تقديم خط اتئمان بمليارات الدولارات لدمشق ولا من حشد الميليشيات الشيعية من أفغانستان، وباكستان والعراق للقتال في سورية. كما أن إيران زادت من دعمها للمتمردين الحوثيين في اليمن، وتدريبهم ومدتهم بالعتاد.

الشكل 3: نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية في إيران (2011-2015)



المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الإيراني

<sup>5</sup> قاعدة بيانات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام حول نقل الأسلحة، متوافرة على الموقع: [www.sipri.org/databases/armstransfers](http://www.sipri.org/databases/armstransfers).

## د. انتعاش ما بعد الاتفاق النووي؟

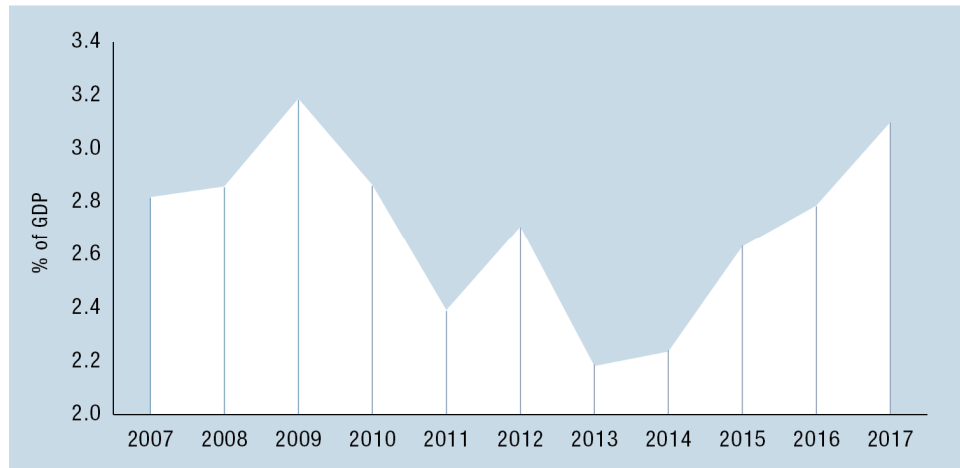
يجادل منتقدو خطة العمل المشتركة الشاملة لعام 2015 أن إيران أصبحت أكثر عدوانية في أعقاب الاتفاق النووي الذي وفر لها مليارات الدولارات التي كانت في أصول مجمدة. لكن تصعب الإشارة إلى أي شيء فعلته إيران بعد الاتفاق – من دعم المتمردين الحوثيين في اليمن إلى دعم النظام السوري – لم تكن تفعله قبل الاتفاق.

غير أنه كان هناك تغيير واحد ملفت؛ فقد حدثت زيادة بنحو 30% في الموازنة العسكرية للبلاد.<sup>6</sup> لكن حتى ذلك ينبغي تقييمه في السياق الصحيح. كما يظهر الشكل 4، فإن حتى هذا الارتفاع الكبير الذي حدث في العام 2016 أعاد الإنفاق إلى المستويات التي كان عليها في العام 2009 – ولم يحدث ارتفاعاً غير مسبوق. الأكثر أهمية من ذلك هو أن إيران كانت توسع انخراطها الإقليمي في وقت انخفض فيه إنفاقها العسكري (2011-2015)، ما يشير إلى أن هذا التوسع حدث نتيجة فرصة متاحة أو ما اعتبر أنه ضرورة، وليس لسبب اقتصادي، وأن الزيادة في الإنفاق الدفاعي ليس لها بالضرورة أثر ملموس على الأرض.

إضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق العسكري الإيراني بحد ذاته لا يشكل هاجساً أميركياً رئيسياً. في العام 2017، كان الإنفاق الدفاعي السنوي لإيران الذي بلغ نحو 16 مليار دولار لا يذكر بالمقارنة مع إنفاق السعودية البالغ 76.7 مليار دولار.<sup>7</sup> أنفقت إيران أقل من 3% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع (حيث يأتي الإنفاق على هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث حصة الفرد بعد الضمان الاجتماعي، والتعليم والصحة)، ولا يعد مبالغاً به لبلد بحجم إيران.<sup>8</sup>

أنشطة إيران في المنطقة بطبيعتها – وبشكل متعمد – غير مكلفة وبالتالي ليست عرضة لآثار التقلبات الاقتصادية. تزعم إدارة ترامب أن إيران أنفقت 16 مليار دولار لإبراز قوتها في المنطقة منذ العام 2012. إذا كان ذلك دقيقاً – رغم أن الرقم مبالغ به على الأرجح – فإن ذلك يعني أنها أنفقت وسطياً 2.6 مليار دولار سنوياً. وهذه ليست نفقة مرهقة بالنسبة لبلد سيحصد، حتى في ظل العقوبات، أكثر من 25 مليار دولار على شكل عائدات نفطية في العام 2019 وتبلغ احتياطياته من العملات الأجنبية أكثر من 100 مليار دولار.

الشكل 4: الإنفاق العسكري الإيراني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2007-2017)



المصدر: البنك الدولي

<sup>6</sup> Clare Foran and Nicole Gaouette, “Trump repeats misleading claim on Iran's military budget”, CNN, 13 May 2018.

<sup>7</sup> قاعدة بيانات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام حول نقل الأسلحة، متوفرة على الموقع: [www.sipri.org/databases/milex](http://www.sipri.org/databases/milex).

<sup>8</sup> “راستي آزمايي: بودجه نهادهاي نظامي در ايران چقدر است؟ [“Fact checking: What is the budget of Iran's military institutions”], BBC Persian, 13 August 2017; Mark Perry, “Putting America's enormous \$19.4 trillion economy into perspective by comparing US state GDPs to entire countries”, American Enterprise Institute, 8 May 2018.

### III. مخاطر ردود الفعل على العقوبات

قد تختار إيران التراجع تكتيكياً أو إيقاف أنشطة معينة، كما فعلت في الماضي. كما أنه من المنطقي أن تتمكن عندما تتمتع بموارد إضافية من الاستمرار في توسيع نفوذها الإقليمي. لكن ليس هناك في تاريخ الجمهورية الإسلامية ما يشير إلى أن العقوبات ستؤدي إلى تحول جوهري في سياستها الخارجية. إن الاعتقاد بغير ذلك يعني إساءة فهم مصادر سلوك إيران، والذي يستند إلى فكرة أن العمق الاستراتيجي، الذي يتحقق عبر تقديم الدعم للحلفاء، والشركاء والوكلاء، أمر حيوي لأمنها الوطني. لقد سمح الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982، والغزو الأميركي للعراق في العام 2003 والحرب التي تقودها السعودية في اليمن منذ العام 2015 لإيران باستغلال الفوضى وتعميق نفوذها. وفي جميع هذه الحالات، استغلت أخطاء خصومها وملأت الفراغات الأمنية التي أحدثتها الدول الفاشلة.

في الوقت الراهن، وبالاعتماد على جهود الموقعين الذين ظلوا ملتزمين بخطة العمل المشتركة الشاملة لتوفير شريان حياة اقتصادي في وجه العقوبات الأحادية، يبدو أن طهران تتبع مساراً حذراً نسبياً في المنطقة.<sup>9</sup> لقد أحجمت إلى حد بعيد عن الرد عسكرياً على أكثر من 200 ضربة جوية إسرائيلية على أصولها في سورية وعن الانخراط في مناقشات مع الأسطول الأميركي في مضيق هرمز.<sup>10</sup>

لكن المفارقة هي أن طهران يمكن أن تصبح أقل تحاشياً للمخاطرة إذا نجحت واشنطن في شل اقتصادها. على حد تعبير مسؤول إيراني رفيع: "إذا خرج الاقتصاد عن السيطرة، فإن القيادة في طهران سترحب بأزمة تصرف الانتباه عن الشؤون الداخلية وتحشد السكان حول العلم".<sup>11</sup> بالنظر إلى ارتفاع مستوى الاحتكاك بين إيران والولايات المتحدة وحلفاء كل منهما في المنطقة، فإن مثل هذا الصدام يمكن أن يتطور بسهولة إلى صراع كارثي.<sup>12</sup>

في الواقع، ثمة علامات مبكرة على أن مقارنة الولايات المتحدة قد بدأت تحدث أثراً عكسياً. لقد اتهمت إدارة ترامب إيران باستهداف المنشآت الدبلوماسية الأميركية في بغداد والبصرة عبر المجموعات شبه العسكرية الشيعية الحليفة لها. إذا كان ذلك صحيحاً، فإن هذه الهجمات قد تشكل تصعيداً لم يشهده العراق منذ العام 2011 وقد تشير إلى أن إحكام حبل العقوبات حول عنق إيران جعلها أكثر، لا أقل، عدوانية. مخاطرة لا تقل جسامة تتمثل في سيناريو عدم تردي الاقتصاد الإيراني وفشل العقوبات الأميركية في كبح جماح سياسة إيران الإقليمية. قد يدفع هذا حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى التسبب في مواجهة بين واشنطن وطهران من شأنها أن تضعف بدرجة كبيرة خصمهم الإقليمي نيابة عنهم. على حد تعبير مسؤول إسرائيلي: "الذي انطباع قوي بأن [رئيس الوزراء بنيامين] نتنياهو يدفع نحو استخدام فعلي للقوة من قبل الولايات المتحدة ضد إيران. لكن نطاق هذا العمل غير واضح: هل سيكون هجوماً منفرداً أو تحركاً أوسع؟"<sup>13</sup>

إذا كان الماضي مقدمة لما سيحدث لاحقاً، فإن قوات الحرس الثوري الإسلامي، المسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ السياسات الإقليمية لإيران، ستستفيد مرة أخرى - سياسياً واقتصادياً - من العقوبات. لقد توسع نفوذ الحرس بشكل كبير خلال المواجهة النووية وتعاطف ضغط العقوبات (بين عامي 2006 و2013). إنه يسيطر على شبكات التهريب ويختلس مليارات الأموال العامة من خلال شركات وهمية معقدة تهدف إلى الالتفاف على العقوبات الأميركية. وفي الوقت نفسه، فإن الطبقة الوسطى، التي تنزع إلى قيادة الاحتجاجات الاجتماعية وتفرض ضغوطاً موازية على الدولة، ستتقلص وستعاني من النقص الكبير في الغذاء والدواء.

إذا كان هدف إدارة ترامب هو تقييد نفوذ إيران الإقليمي، فإن السلوك الأكثر حكمة يتمثل في معالجة الدوافع السياسية للصراع، المتأثرة بالعوامل الداخلية. كي تتمكن من الاستفادة من الضغوط التي نجحت في

<sup>9</sup> في أيار/مايو، نشرت مجموعة الأزمات قائمة من التوصيات الهادفة إلى المحافظة على درجة معينة من التجارة بين أوروبا وإيران كوسيلة للمحافظة على خطة العمل المشتركة الشاملة. بعض تلك المقترحات، بما في ذلك تطوير "قناة ذات هدف محدد" للقيام بالتعاملات المالية، يقترب من التحقق. تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 185، كيف يمكن لأوروبا أن تساعد في إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني، 2 أيار/مايو 2018؛ "EU mechanism for Iran trade to be symbolically ready on Nov. 4: Diplomats", Reuters, 24 October 2018.

<sup>10</sup> "Israel says struck Iranian targets in Syria 200 times in last two years", Reuters, 4 September 2018.

<sup>11</sup> "Iranian boats mysteriously stop harassing U.S. Navy", *Daily Beast*, 8 October 2018.

<sup>12</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2018.

<sup>13</sup> يمكن مراقبة بؤر التوتر هذه على قائمة نقاط مسببات الصراع بين إيران والولايات المتحدة التي وضعتها مجموعة الأزمات: [www.crisis.group.org/trigger-list/iran-us-trigger-list](http://www.crisis.group.org/trigger-list/iran-us-trigger-list).

<sup>14</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

مراكمتها ضد إيران لإحداث تحول في سياسة طهران، سبترتب عليها الاعتراف بالهواجس الأمنية المشروعة لإيران، أي قدراتها العسكرية التقليدية المتدنية نسبياً. من غير المرجح أن توافق إيران على إضعاف أصولها في مجال الأمن الوطني مقابل حوافز اقتصادية. مثالياً يمكن للولايات المتحدة أن تشير إلى استعدادها لمعالجة هذه الهواجس وأن تقدم تطمينات أمنية ذات مصداقية للقادة الإيرانيين. بموازاة ذلك، يمكن أن تعمل مع لاعبين إقليميين آخرين على بناء هيكلية أمنية أوسع تشمل إيران. إلا أنه يصعب تصور مثل هذا التحول في السياسات بالنظر إلى موقف الإدارة الراهن حيال طهران.

طهران من جهتها، وبصرف النظر عما تفعله واشنطن، ينبغي أن تتخذ خطوات لمعالجة هواجس جيرانها – والأكثر أهمية هو أن تدرك أنها كلما اعتمدت عقيدتها الأمنية على الحروب الخارجية، كلما أثارت ردود فعل عدوانية من قبل خصومها. وفي نفس السياق، على إيران أن تشجع اندماج حلفائها من غير الدول في الأجهزة الأمنية لبلدانهم ووضع أنفسهم تحت السيطرة المباشرة والفعالية لحكوماتهم المركزية، كما ينبغي أن توقف نشر تكنولوجيا الصواريخ الباليستية في المنطقة.

أما البديل عن تراجع كلا الطرفين عن مسارهما التصعيدي فيتمثل في نظام عقوبات يعاقب إيران والشعب الإيراني دون أن يعزز السلام والأمن في المنطقة، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى الحرب.

**واشنطن/بروكسل، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018**



International Crisis Group

**Headquarters**

Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

**New York Office**

[newyork@crisisgroup.org](mailto:newyork@crisisgroup.org)

**Washington Office**

[washington@crisisgroup.org](mailto:washington@crisisgroup.org)

**London Office**

[london@crisisgroup.org](mailto:london@crisisgroup.org)

**Regional Offices and Field Representation**

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org)

*PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.*